



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية



أ.د. كامل علاوي كاظم *: إصلاح التعليم العالي في العراق

لم يكن التعليم العالي في العراق بحاجة الى الإصلاح عندما كان تحت إدارة جامعة بغداد التي تأسست سنة 1957، وأصبحت مسؤولة عن جامعة البصرة والموصل، وحتى عندما انفصلتا عنها في 1 نيسان (ابريل) 1967 ظلت هي المسؤولة عن إدارة التعليم العالي. وتشير مسيرتها بأنها كانت رصينة وقوية وذلك بفضل ما كانت ترصده الدولة من منح مالية (وليس تخصيصات)، وبفضل مسؤوليها وأساتذتها حملة أرقى الشهادات من مختلف الجامعات الرصينة من مختلف البلدان المتقدمة. وفي سنة 1970 تم استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتتولى مهمة ادارة قطاع التعليم العالي والاشراف المباشر على عمل الجامعات وهيأة المعاهد الفنية.

عقد المؤتمر العلمي الاول للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 1972 لترصين التعليم العالي وتعميق البحث العلمي، واستعراض مسيرة التعليم في خلال الحقبة السابقة. ومع بدء الحرب العراقية الإيرانية والشعور بتدهور التعليم العالي من خلال بث الرعب والخوف وإلحاق الأساتذة بجبهات القتال والتدريب في معسكرات (الجيش الشعبي) وغلق القبول في بعض الكليات الا للمنتمين لحزب البعث المباد، عقدت في سنة 1981



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

ندوة اصلاح التعليم العالي الأولى، ولم يسفر عنها نتائج تذكر، لا بل أدت الى نتائج سلبية فقد ألغي النظام الفصلي واعيد العمل بنظام التعليم السنوي، ولحق بأعضاء هيئة التدريس الخوف وارهاب السلطة. وفي عام 1989 أعدت وزارة التعليم العالي ورقة لإصلاح التعليم ركزت على محاور ثلاثة هي: -

1. جامعة بغداد: لان التوسع الذي حدث فيها أدى الى أنها تكون غير قادرة على إدارة كلياتها بكفاءة.
2. التدريسيون من خريجي الدول الاشتراكية: عدت الورقة الى أن وجود نسبة كبيرة من التدريسيين من هذه الدول هو أحد أسباب تدهور التعليم في البلد، وهذه المشكلة إن صحت فهي المسؤولة عن نظام الابتعاث.
3. التدريسيون من خريجي الجامعات العراقية: خلال تلك المدة كان التدريسين في الجامعات العراقية هم من أكفأ الأساتذة، فبدلاً من ان تشيد الورقة بجهودهم وكفاءتهم في الاشراف وتخرج حملة شهادة الماجستير والدكتوراه لرفد الجامعات والمؤسسات وبأعلى الكفاءات، عدت كل خريجها من اوطأ المستويات.

بعد غزو الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، توقف قبول الطلبة العراقيين المبتعثين الى الجامعات الأجنبية، وبعض الدول أعادت الطلبة الذين يدرسون فيها، وظهور الحاجة لفتح جامعات جديدة، تستوعب الزيادة في أعداد الطلبة، ولتدهور الوضع المعاشي بشكل عام في البلد، وبدأ التدريسيون يفكرون بالهروب، حصلت كثير من الاخفاقات في مسيرة التعليم العالي . لذلك عقدت ندوة في عام 1992 لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، وشاركت فيها الجامعات العراقية كافة ولم تسفر تلك الندوة عن نتائج إيجابية، الا التوسع في الدراسات العليا للتعويض عن البعثات على الرغم من معارضة الجامعات لذلك التوسع.

في عام 2000 بعد تردي أوضاع التعليم العالي بسبب العقوبات الاقتصادية والوضع الاقتصادي المتردي وهجرة الكفاءات العراقية عقدت الوزارة مؤتمراً موسعاً شارك به الجامعات العراقية كافة ولم تجد توصياته مجالاً للتطبيق.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

أما بعد انهيار النظام المباد، عقدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤتمري علميين سنتي 2004 و2013 عقدت عدة ندوات من قبل هيئة المستشارين في مجلس الوزراء ووزارة التعليم العالي، ولم تخرج بتوصيات من شأنها ترتقي بالتعليم العالي.

إن واقع التعليم العالي في العراق يشير الى وجود مشاكل مزمنة تعصف به، لذا فهو يحتاج الى عملية اصلاح جذرية تطال كل مفاصله، سوف نستعرض في هذه الورقة الى أهم محاور الإصلاح، وتقتصر على التعليم العالي الحكومي.

وسنركز في هذه الورقة على المحاور الرئيسة للإصلاح المنشود:

المحور السياسي:

إن عملية اصلاح التعليم في العراق تبدأ أولاً من "الإصلاح السياسي" والتي أعني بها أن يترك اختيار وزير التعليم العالي للسيد رئيس الوزراء المنتخب بعيداً عن الاستحقاقات الانتخابية، وأن يحسن الاختيار لقيادة الوزارة وفق ما تتطلبه عملية الإصلاح. وأن يراقب عمل الوزير وفق الأطر الدستورية والقانونية. وألا تمارس الضغوط على الوزير في اختيار القيادات الجامعية. المسألة الأخرى هي ابعاد السادة أعضاء مجلس النواب من التدخل في شؤون الوزارة العلمية ويحق لهم استجواب السيد الوزير وهيأة الرأي وأي مسؤول في الوزارة، لكن دون التدخل في الشؤون العلمية.

محور استقلالية الجامعات

يكتسب استقلال الجامعات أهمية خاصة في الدول النامية ومنها العراق لكون أغلب الجامعات سواءً حكومية أم أهلية تعاني من مشكلة عدم الاستقلالية التي ترتبط بمكانتها في المجتمع وعلاقتها بالحكومة والقوى الاجتماعية؛ الامر الذي يقلص من السلطات المتاحة في يدها. وإن الاستقلالية تعد أحد اساسيات تطوير التعليم العالي والارتقاء به.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

إن الاستقلالية تعني الاعتراف بدور الجامعة في نقل المعارف والعلوم وتطورها من خلال البحث العلمي لكونها تمتلك التوليد الذاتي للخبرات، وهي تعني أيضاً تمكينها من الاستجابة لحاجات المجتمع وقطاعاته بخاصة في ظل تزايد الدعوة الى زيادة قدرتها في تلبية احتياجات سوق العمل. وتعني ايضاً امتلاكها السيطرة والسلطة الكاملة في اداء انشطتها وصياغة برامجها الدراسية وتعديلها وصياغة مناهجها الدراسية، ووضع خطط القبول وتحديد الكوادر الوظيفية فيها دون الحاجة الى الحصول على موافقات من جهات حكومية.

ومن الجدير بالذكر أن الفقرة الاولى المادة العاشرة من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لسنة 1988 يمثل الاساس القانوني للاستقلال المالي والاداري للجامعات، اذ تشير الى: للجامعة والكلية ومركز البحث العلمي والمعاهد العليا المرتبطة بالجامعة الشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي والأهلية القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، ويدير شؤون كل منها مجلس.

وأغلب الدراسات تحدد أربعة ابعاد اساسية للاستقلال هي:

1: الاستقلال المؤسسي

يركز الاستقلال المؤسسي على قدرة الجامعات تحديد هياكلها الادارية وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات. وفي هذا السياق فان الجامعات العراقية تعتمد على ما يسمى بالهيكل المنفردة او الموحدة؛ ويتضمن هذا النوع من الهياكل الادارية وجود مجلس ادارة واحد هو مجلس الجامعة أو الكلية، ويتكون عادة من أكاديميين يمثلون مختلف التخصصات التي تضمها كليات ومراكز الجامعة، ممن يقودون التشكيلات المكونة للجامعة.

إن تحقيق الاستقلال التنظيمي في الجامعات يكون من خلال الاتي:

- ان يمتلك مجلس الجامعة صلاحية اختيار رئيس الجامعة على وفق معايير وشروط معينة تتصل بمدة التكليف، والية الاعفاء، وكيفية الاختيار، ومعايير الترشح.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

- توسيع اعضاء مجالس الجامعات والكليات من خارج التعليم العالي، يمثلون أصحاب المصلحة.
- أن يكون للجامعة القدرة على اتخاذ قرار بشأن الهياكل الأكاديمية التابعة لها.
- القدرة على خلق كيانات ادارية جديدة تلائم الظروف الخاصة بكل جامعة.

2: الاستقلال المالي

يعني قدرة الجامعات على اتخاذ القرارات المالية او التي يترتب عليها التزامات مالية دون تدخل خارجي على وفق مصالحها وبشكل لا يتعارض مع التعليمات النافذة. اذ تعتمد الجامعات الحكومية العراقية بشكل أساس على التمويل من الموازنة العامة للدولة من خلال ما تقدمه الدولة سنويا لها. وعلى الرغم من أهمية هذا التمويل، إلا أنه في حالة العراق كشف هشاشة الوضع المالي للجامعات، وتبعيتها "لوزارة المالية" التي تغلب الأسس المالية والاعتبارات الإنفاقية الصرفة، على الأسس العلمية التي ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند تمويل مؤسسات التعليم.

ومن اجل تحقيق الاستقلال المالي ينبغي للجامعات ان تنتقل من اسلوب التمويل على اساس الاموال المخصصة الى اسلوب اخر أي الانتقال من موازنة البنود الى الموازنة التعاقدية والتي تسمى في مجال التعليم العالي الموازنة المبنية على الطلبة Students based Budget، وتتكون مصادر التمويل للجامعة من:-

- المنح غير المقيدة: وهي مبالغ نقدية تمنحها الحكومة الى المؤسسات التابعة لها بدون تحديد اوجه الصرف بشكل مسبق، ويترك للجامعة الحق في تخصيص هذه المبالغ في الأوجه التي تراها مناسبة. ويحقق هذا النوع من الموازنات مزايا تتمثل في: تحقيق فاعلية الرقابة على الانفاق وتقويم الاداء المالي، مما يمنع الهدر في المال العام، وعدالة توزيع التخصيصات المالية على الجامعات، والتخصيص الامثل للموارد المالية مما يجنب الجامعة عدم الاستفادة من الارصدة غير المستغلة،



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

وترشيد القرارات الادارية ذات الطبيعة المالية او تلك التي تؤدي الى التزام مالي من خلال ربط مستوى اداء القيادات الجامعية بمستوى الاداء المالي للجامعة ووحداتها الادارية.

- **التمويل الذاتي:** الذي يشكل المصدر الثاني من مصادر تمويل الجامعات والذي يتولد عن: الخدمات التي يتم تقديمها للقطاع الخاص أو لجهات حكومية أو غير حكومية، والايرادات التي تتحقق من الخدمات التعليمية والبحثية التي تقدمها للغير، والاجور الدراسية لطلبة النفقة الخاصة من المحليين او الطلبة الاجانب سواءً في الدراسات الاولية أم في الدراسات العليا، و الخدمات البحثية والاستشارية والتدريبية التي تقدمها للمؤسسات والافراد داخل المجتمع، والدخل الناتج عن استثمار اموال الجامعة وممتلكاتها، وأخيرا الموارد المتأتية من الدراسات المسائية الأولية حاليا، والاولية والعليا مستقبلا.
- **الموارد المالية الاخرى:** وتضم المنح والهبات والتبرعات التي تحصل عليها الجامعات، بشكل نقدي أو عيني.

3: الاستقلال الوظيفي

يتعلق الاستقلال الوظيفي بقدرة الجامعات على اتخاذ القرار بشأن توظيف كوادرها الادارية والتدريسية والتفاوض بشأن شروط التعيين وتحديد رواتب الموظفين وعقود العمل، وفي حالة العراق فان رواتب الكوادر الادارية والاكاديمية محددة وفقا للقانون، لذا فان الانتقال نحو الاستقلال الوظيفي يرتب على الجامعات التزامات مالية لا يمكن تجنبها في الامد القصير، الا ان الاستقلال المالي والاداري يوفر للجامعات العراقية امكانية تحديد الرواتب لموظفيها المعينين حديثا بما يتناسب والقدرات المالية لها، وبما تسمح به القوانين والتعليمات النافذة. ويتضمن الاستقلال الوظيفي ثلاثة محاور اساسية هي: تعيين الكوادر، وتحديد وضع موظفي الخدمة المدنية، وتحديد مستوى الرواتب والأجور.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

4: الاستقلال الأكاديمي

يشير الاستقلال الأكاديمي الى قدرة الجامعات على تحديد استراتيجيتها المؤسسية الخاصة بها، وتحديد ملامحها الأكاديمية، لا سيما قدرتها على استحداث أو إنهاء برامجها الدراسية، والبت في هيكل تلك البرامج ومحتواها. فضلاً عن مسؤولية الجامعات فيما يتعلق بضمان جودة البرامج الدراسية والدرجات العلمية التي تمنحها، وفي الغالب فان المحدد الرئيس للاستقلال الأكاديمي هو المعايير الدولية لجودة التعليم وما ينشأ عنها من شروط للقبول والتخرج. ولغرض تحقيق الاستقلال الأكاديمي تتطلب ان تتمتع الجامعات العراقية بالصلاحيات الآتية:

- صلاحية استحداث الكليات والاقسام العلمية والبرامج الدراسية على وفق ضوابط محددة وبما تتوافق مع خطط التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل.
- صلاحية انهاء او اغلاق البرامج الدراسية على وفق ضوابط محددة.
- صلاحية تحديد وقرار مضمون البرامج الدراسية المعتمدة فيها، وبما يتوافق مع المعايير المعتمدة في الجامعات العالمية.
- صلاحية وضع خطط البحث العلمي وتحديد موازنات مالية لها.
- صلاحية تحديد متطلبات القبول في الدراسات الاولية والعليا. والقبول الخاص والطلبة الأجانب.
- تحديد نظام الترقيات الخاص بها.
- صلاحية التدريس بلغات اجنبية واستحداث برامج دراسية بلغات اجنبية او تغيير لغة التدريس في البرامج القائمة حالياً.
- صلاحية اختيار معايير جودة التعليم المعتمدة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

محور حوكمة الجامعة

وهي عمليات توجيه أنشطتها وإدارة كلياتها واقسامها العلمية وكيفية متابعة خططها الاستراتيجية واتجاهات التطوير المستقبلية. وتهتم حوكمة التعليم بالكيفية التي تمارسها الجامعات في عملية صنع واتخاذ القرارات من قبل القيادات الجامعية وبشكل يسمح لإصحاب المصلحة المشاركة في صنع القرار، وتركز على أن تكون القيادة والإدارة أن تكون وفق مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

محور البحث العلمي

إذا كان مفهوم البحث العلمي هو أسلوب استقراء الحقائق العلمية لمعالجة مشاكل معينة، ينطلق من فرضيات محددة للخروج بنتائج تحقق الأهداف الموضوعية. لذا فإن البحث العلمي لدينا يركز على الحصول على الترقية العلمية، أكثر مما يعمل على حل المشاكل التي تعصف في المجتمع. وأصبحت أغلب مراكز البحث العلمي للأساتذة غير المرغوب فيهم في كلياتهم. ومشكلة البحث العلمي لدينا تتمثل بما يأتي

- 1- تركيز البحوث على الجوانب النظرية والفكرية أكثر مما في البحوث التطبيقية.
- 2- عدم وجود استراتيجيات خاصة بالبحث العلمي.
- 3- ضعف التمويل الحكومي للبحث العلمي وضعف مشاركة القطاع الخاص.
- 4- ضعف المهارات لدى بعض الباحثين.

وفي العراق لا يوجد علاقة ترابط تبادلية بين البحث والتعليم (او التدريس)، فالغالبية من جهود الجامعات تنصرف الى التدريس دون البحث العلمي، ومقدار ما يخصص للبحث العلمي في موازاتها لا يكاد يذكر، لذا فإنه يمكن الادعاء بوجود فصل شبه تام بين أنشطة البحث والتدريس، وهو فصل قسري أوجدته الظروف، وليس الحاجة الى وجوده.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

ومما تجدر الإشارة إليه تراجع الجامعات العراقية في التصنيفات العالمية إذ يشير تصنيف QS الذي يصنف 1000 جامعة في العالم الى أن جامعتين عراقيتين فقط دخلتا التصنيف عام 2021 وكما يوضح ذلك الجدول الآتي.

جدول 2: تصنيف الجامعات العربية عربياً وعالمياً وفق تصنيف كيو إس (QS) لعام 2021

الجامعة	الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	الجامعة	الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
جامعة الملك عبد العزيز	السعودية	1	143	جامعة العلوم التطبيقية	البحرين	22	652
جامعة الملك فهد	السعودية	2	186	جامعة العلوم والتكنولوجيا	الأردن	23	660
جامعة خليفة أبوظبي	الإمارات	3	211	جامعة أبو ظبي	الإمارات	24	701
الجامعة الأمريكية بيروت	لبنان	4	220	جامعة عجمان	الإمارات	25	702
جامعة قطر	قطر	5	245	الجامعة اللبنانية	لبنان	26	716
جامعة الإمارات	الإمارات	6	284	جامعة نوتردام	لبنان	27	722
جامعة الملك سعود	السعودية	7	287	جامعة زايد	الإمارات	28	750
الجامعة الأمريكية الشارقة	الإمارات	8	348	جامعة الأمير محمد بن فهد	السعودية	29	773
جامعة السلطان قابوس	عمان	9	375	جامعة عين شمس	مصر	30	803
الجامعة الأمريكية القاهرة	مصر	10	411	جامعة الإسكندرية	مصر	31	804
جامعة أم القرى	السعودية	11	475	جامعة بيروت العربية	لبنان	32	817
جامعة بلمند	لبنان	12	508	الجامعة الألمانية	الأردن	33	836
جامعة الإمام عبد الرحمن	السعودية	13	522	جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	الكويت	34	838
جامعة القديس يوسف	لبنان	14	549	الجامعة الإسلامية في المدينة	السعودية	35	841
الجامعة اللبنانية الأمريكية	لبنان	15	556	جامعة الملك فيصل	السعودية	36	849
جامعة القاهرة	مصر	16	561	جامعة الكويت	الكويت	37	851
الجامعة الأمريكية دبي	الإمارات	17	601	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	السعودية	38	874
جامعة الروح القدس	لبنان	18	611	جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	الأردن	39	875
جامعة الملك خالد	السعودية	19	620	جامعة بغداد	العراق	40	951
الجامعة الأردنية عمان	الأردن	20	642	جامعة البحرين	البحرين	41	952
جامعة الشارقة	الإمارات	21	649	جامعة الكوفة	العراق	42	964

لقد أحدثت تعليمات الترقيات العلمية رقم 167 لسنة 2017 تحولاً جذرياً في اتجاهات النشر العلمي من المجالات المحلية الى المجالات الأجنبية، فقد اعطى البحوث المنشورة في المجالات المصنفة ضمن مستوعبات سكوباس معاملة تفضيلية في الترقية العلمية، إذ استثنتها المادة 25 من هذه التعليمات من إعادة التقويم من قبل محكمي الترقيات العلمية، وأصبحت عملية الترقية بموجبها عملية الية تقوم على جمع عدد من النقاط وحصر دور لجان الترقيات في تدقيق المعاملات والتأكد من صحة المعلومات فيها. وقد أدى النشر في



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

مجلات سكوباس الى تأثر النشر في المجالات المحلية والى تعرض الأساتذة الى حالات من الاستغلال والنشر في المجالات "المفترة" فضلاً عن تكاليف النشر الباهظة واستغلال الوسطاء في عملية النشر.

محور الحرية الاكاديمية

يشير مفهوم الحرية الاكاديمية الى حرية البحث والتدريس والتحدث والنشر مع الالتزام بمعايير وقواعد البحث العلمي دون تدخل أو فرض عقوبات ودون تقويض لما يمكن أن يقود اليه هذا البحث والفهم. ولأول مرة في العراق يتاح جو فسيح الى حد كبير من الحرية في مختلف جوانبها، وقد نالت الجامعات بعضاً من هامش الحرية والديموقراطية المتاح، الا انه لم تتوافر اليات لتعزيز هذه الحرية في صورة أكاديمية راسخة، اذ ما تزال الجامعات ومجمل النظام التعليمي لا يوفر تنوعاً يثري أجواء الحرية، وما تزال المناهج تحدد مركزياً، والجامعات لا تملك الحق في اختيار نوعية الطلبة، أو قبول العدد الذي تتمكن من تقديم الخدمات لهم، ولا الخضوع للتعليمات التي تراها اكثر توافقاً مع أوضاعها، وأيضاً لا تملك الجامعات الحرية في اختيار ملاكاتها الوظيفية والتدريسية، وتعيينهم وإقالتهم اذ تفرض عليها الوزارة سياسات التعيين والترقية وكل ما يتصل بالملاك، وحتى تعيين القيادات الإدارية فيها.

محور جودة التعليم

ان تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي تستلزم أن تكون الجامعات مستقلة من النواحي المالية والإدارية والعلمية، وأن تكون سلطة الوزارة في أدنى الحدود، وبما يسمح للجامعة بتبني النظم الملائمة لفاعلية نظام الجودة المتبع.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

ان ضمان الجودة تعترضها اشكالية مهمة ترتبط بعدم استقلالية الجامعات وعدم تمتعها بالحرية الاكاديمية في حدودها المقبولة بما يمكنها من التوجه الذاتي نحو الجودة ومواجهة التحديات التي تواجهها، والتكيف مع متطلبات الاوضاع التي تواجهها في بيئة محلية ودولية شديدة التبدل والاضطراب.

ان اهم ما تتطلبه ادارة عمليات ضمان الجودة أن تتولاها هيئة مستقلة ترعى مجموعة معايير الجودة المستقاة من التجارب العالمية. تسعى لتحقيق جملة من الاهداف:

- ترسيخ ثقة الافراد والمؤسسات الاخرى في امكانية قيام مؤسسات التعليم العالي بتلبية متطلبات الجودة.
- مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تطوير اطر عملها بما يلبي متطلبات الجودة.
- توفير المعلومات والبيانات الموثوقة حول جودة المؤسسات التعليمية وامكانية متابعة تطورها عبر الزمن وفيما بين المؤسسات الاكاديمية.
- تقديم المشورة بشأن جودة التعليم.
- نشر نتائج التصنيفات واجراء التحليلات بشأنها.
- ادارة عمليات تقييم اداء الجامعات ونتاج تصنيف سنوي لها.

إن تحسين جودة التعليم العالي يتطلب التفكير جدياً بإنشاء مؤسسة الجودة الوطنية تكون مهمتها الإشراف على عملية تطبيق نظام الجودة في الجامعات والكليات العراقية سواء الحكومية أم الأهلية ولها الصلاحيات الكاملة في مراجعة شروط استحداث الكليات والجامعات واجراء التقييم والرصد الدوري لعملها في تطبيق معايير ونظم الجودة.

وحتى يكون للمؤسسة السلطة القانونية العليا ينبغي أن تكون هيئة مستقلة لا تتبع وزارة العليم العالي والبحث العلمي، وأن ترتبط على نحو مباشر برئاسة الوزراء، ويضم مجلس إدارة المؤسسة عدداً من الخبراء المحليين والأجانب لضمان تنوع الرؤى وإثراء المؤسسة، وأن يكون لها هيكل اداري مرن، ويجري انتخاب رئيس



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التنمية البشرية

المؤسسة بشكل دوري من قبل أعضاء المجلس، ويفضل أن يعين نصفهم باقتراح من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أما النصف الآخر يتم باقتراح من وزير التعليم العالي والبحث العلمي من المتخصصين في إدارة الجودة أو القيادات الجامعية المشهود لهم بالكفاءة.

يشكر الباحث الأستاذ الدكتور بارق شبر المنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين لدعوته لنشر الورقة في الشبكة ولآرائه السديدة حولها.

(* أساتذ علم الاقتصاد المتقاعد مبكرا بسبب قانون التقاعد الجائر لسنة 2019

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 2 آذار 2021

[Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين](http://www.iraqieconomists.net)